الظلم والاضطهاد في تاريخ الغرب الإسلامي

L'injustice et la persécution dans l'histoire de l'Occident Islamique

زين العابدين زريوح^{1*}جامعة ابن طفيل (المغرب)، zinelabidine83@hotmail.com^{1*}Zinelabidine ZeriuohUniversité Ibn Tofail. (Maroc)تاريخ الاستلام: 2021/08/05 تاريخ القبول: 2021/08/25 تاريخ النشر: 2021/10/31

ملخص:

تتركز هذه المقالة العلمية حول رصد مختلف أوجه الظلم والاضطهاد التي تعرضت لها مجتمعات الغرب الإسلامي تحت حكم السلطتين المرابطية و الموحدية من قبل الأمراء وأعوانهم في كل مناصب المسؤولية، خصوصا خلال فترات الاضطراب وانحلال الدولة. وما شكله ذلك من تأثيرات على سيرورة الحكم والاستقرار في هاتين الدولتين. الشيء الذي ساهم في مجموعة من التحولات في التاريخ السياسي والاجتماعي للمنطقة خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الغرب الإسلامي – المرابطين – الموحيدين – الظلم – الاضطهاد.

Résumé :

Cet article scientifique se concentre sur le suivi des divers aspects de l'injustice et de l'oppression que les sociétés de l'Occident islamique ont subies sous le règne des autorités almoravides et almohades par les princes et leurs assistants dans tous les postes de responsabilité, en particulier pendant les périodes de troubles et dissolution de l'État. Et les effets que cela a eu sur le processus de gouvernance et de la stabilité dans ces deux pays. Ce qui a contribué à un ensemble de transformations dans l'histoire politique et sociale de la région au cours de cette période

Mots clés : Occident islamique - Almoravides - Almohades - injustice – persécution.

*المؤلف المرسل. البريد الإلكتروني:

1- مقدمة:

كان لمظاهر الظلم والاضطهاد حضور واضح في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، عبر مجموعة من السلوكيات والممارسات التي ارتبطت أساساً بأفعال صادرة عن جهاز السلطة -وعلى رأسهما السلطتين المرابطية والموحديّة- من خلال عدد من العناصر المنتمية له، انطلاقاً من هرم الدولة الذي يمثله السلطان وصولاً إلى بعض العمال والقضاة والشرط والسجانيين والجبّاء، ولاسيما في فترات انحطاط الدولة التي انفلتت فيها عقال النظام وضوابطه التي قام عليها. مما كان له آثار وانعكاسات سلبية سواء على الرعية أو حتى على صمود الدولتين في أواخر عقدهما. مع أن هذا لا يفي المحاسن العديدة للدولتين في العديد من المجالات.

إذن أين تجلّى حضور مظاهر الظلم والاضطهاد في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط؟ وما هي الانعكاسات التي ترتبت عنها؟ وما مدى تأثيرها على وضعية وأحوال كل من الرعية والسلطة وعلاقتها؟

إن مهمة استنباط مظاهر الظلم والاضطهاد انطلاقاً من المصادر التاريخية الرسمية للغرب الإسلامي تكاد تكون من الأمور شبه المستحيلة، لكون أصحابها كان يسعون دائماً للتغطية عن مساوئ وعورات السلطان وحاشيته وخدامه وتنميق صورتهم، باستثناء بعض الفلّات التي وردت سهواً أو من دون قصد. لذلك كان لا بد من العروج كذلك على مصادر ووثائق بديلة يمكن أن تنطوي بعض نصوصها على إشارات نستطيع أن نستخلص من خلالها معلومات مفيدة في هذا المضمار، وخاصة كتب التراجم والتصوف، وعلى رأسها كتاب التشوف إلى رجال التصوف ليوسف ابن الزيات التادلي، إلى جانب وثائق أخرى على غرار بعض الرسائل المتضمنة لتظلمات عدد من أفراد الرعية المرفوعة إلى السلاطين ضد بعض القضاة أو العمال، أو بعض المراسلات الأخرى. بالإضافة إلى الاستئناس بعدد من الدراسات الحديثة التي تقدم رؤية جديدة لمجموعة من الأحداث والروايات الرسمية.

2- جور رجال السلطة:

إذ تجرد لنا هذه الوثائق مجملاً من الحالات، ويأتي على رأسها "جور العمال"¹، وذلك رغم ما تذهب إليه المصادر التقليدية من مطالعة الأمراء والسلاطين لأحوال العمال والقضاة وسائر رجال الدولة²، وكذا الإحسان إلى الرعية³ والنظر في شكاياتها وتظلماتها والبحث فيها والحرص على العدل⁴، بل الجلوس للمظالم حتى في "أدنى المطالب"، على غرار أبي يعقوب المنصور الموحي الذي تضمنت رسائل أوامره النافذة -حسب ابن عذاري- "فصولاً في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاية بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم وإباحة جواز البحر إلى المشتكين والمتظلمين" حتى "انبسطت الآمال وحسنت الأحوال وتوالت الأدعية الجميلة"⁵.

لكن تمتع هؤلاء العمال والولاية بسلطة كاملة في إصدار أحكام السجن أو القتل أو غيره من العقوبات في حق خصومهم، ومعارضتي الدولة ككل، جعلهم عرضة للوقوع في مثل هذه الأفعال، حتى أنهم وكمعظم رجال

¹ ابن الزيات التادلي، يوسف. (1984). التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 354، 434.

² المراكشي، عبد الواحد. (2006). المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق صلاح الدين الهواري، بيروت: المكتبة العصرية، ص 192.

³ نفسه، ص 153 / ابن عذاري، أحمد. (2013). البيان المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، تونس: دار الغرب الإسلامي، 3: 273.

⁴ مجهول، مؤلف. (1979). الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ص 84 / المراكشي، 2006، ص 208.

⁵ ابن عذاري، 2013، ص 273-274.

الدولة كانوا معروفين بالجور وقهر الرعية وهضم حقوقهم إلى درجة تضايقهم من نزاهة بعض القضاة، من قبيل القاضي حجاج بن إبراهيم التيجي قاضي تلمسان على عهد أبي يعقوب يوسف بن عبد المومن الموحد، الذي "كان له...نزاهة نفس وطهارة عرض وتصميم في الحق، إلا أنه أفرط في ذلك حتى ثقلت على كثير من وجوه الدولة وطأته ونالوا منه عند أبي يعقوب"⁶. إذ كانوا يلقون في السجون كل من يتعرض لهم أو ينتقد سياستهم، على غرار ما حصل على يد عامل بمنطقة جرجاجة مع أبي إسماعيل بن وجماتنالرجراجي(ت595هـ/) حينما صلى بالناس الجمعة بقرية أجوز من البلدة "فتكلم بكلام سمعه العامل فسجنه" بفعل معارضته للظلم الذي لحق بعدد من رفاقه، كما تعرض في محبسه لمعاملة سيئة من السجناء⁷. بل وأشرف هذا العامل بنفسه- في إحدى المرات-على سجن الشيخ السالف الذكر وتعذيبه، إذ "حمله إلى السجن وجعل على رجليه كبلين ودلاه بالحبل في حفرة"⁸. كما يذكر ابن الزيات كيف بعث بعض العمال إلى أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان المعروف بابن حمودة(ت612هـ/) لاعتقاله وهو "بأرضه بساقية القطف خارج سجلماسة"⁹.

وأصدر العمال كذلك كل أنواع التهديد بالصلب والقتل، من قبيل أحد عمال علي بن يوسف بن تاشفين¹⁰، كما هم والي أزمور بقتل جماعة من أهل بلده لولا شفاعة أبي شعيب الصنهاجي (ت ربيع الثاني 561هـ)¹¹. وأقدموا أيضا على الرفع من سومة كراء ممتلكات الأحياس، مثلما قام به عامل تلمسان من الزيادة في كراء حانوت لعطار يدعى "عبد الحميد" أبلغه ستين دينارا، فبقي العطار "عطالا" في ظل تعنت هذا العامل رغم التقدم له بالشفاعات¹². كما كانوا ينتهرون الناس ويعاملونهم بفضاظة¹³، ويضربونهم بالسياط من دون وجه حق¹⁴.

ويشير عبد الواحد المراكشي -المنتني إلى البلاط الموحد- إلى هذا الخلل الذي تجلى -على سبيل المثال- في تفشي استبداد الرجال والنساء من أكابر الدولة المرابطية وتسلبهم على البلاد وأهلها أواخر حكم يوسف بن تاشفين وخلال حكم ابنه علي بن يوسف، حيث يؤكد بشكل صريح ضمن باب "اختلال أحوال المرابطين" على هذه الظواهر، وذلك بقوله: "واختلت حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلالا شديدا، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد، ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح... واستولى النساء على الأحوال... وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشريروقاطع سبيل وصاحب خمر وماخور، وأمير المسلمين (علي بن يوسف) في ذلك كله يتزيد تغافله... وأهمل أمور الرعية غاية الإهمال..."، إلى درجة اندفع معها الأهالي إلى الثورة كما وقع في معظم بلاد الأندلس¹⁵.

ومما يدل على ارتباط وظيفة العامل بالجور والقهر وبسلوكيات غير مقبولة من الناحية الشرعية خلال هذه الفترة، مغادرة بعض العمال مناصبهم بعد الإعلان عن توبتهم وردهم المظالم إلى أهلها، كما فعل أبو

⁶- المراكشي، 2006، ص 182.

⁷- ابن الزيات، 1984، ص 354.

⁸- نفسه، ص 355-356.

⁹- نفسه، ص 417.

¹⁰- نفسه، ص 131.

¹¹- نفسه، ص 187.

¹²- نفسه، ص 447.

¹³- نفسه، ص 187.

¹⁴- نفسه، ص 434.

¹⁵- المراكشي، 2006، ص 135.

زيد عبد الرحمان (ت جمادى 603هـ) الذي استأجر مناديا لاستدعاء كل من ظلمه من الناس في المناطق التي سبق وأن عمل بها للاقتصاص منه¹⁶.

وزاد الوضع سوءا مع بداية الدولة الموحدية، حيث تعسف بعض العمال في أخذ أموال الناس بالباطل وضرهم بالسياط، ومارسوا صنوف ومختلف وجوه المظالم، خصوصا في حق المخالفين لهم¹⁷.

وتجاوز الأمر جور العمال إلى جور السلطان، فقد "سُعي بأبي عبد الله الأصم (ت542هـ) وأبي الدقاق¹⁸ وإضرابهما عند تاشفين بن علي، فأمر بإشخاصهما إلى مدينة فاس فسجننا بها"، إلى أن حالفهما الحظ بالحصول على الحرية بعدما ظهرت للسلطان براءتهما¹⁹. وهو نفس الحظ الذي كان يحالف عددا من السجناء المظلومين في بعض المناسبات، إذ أن بيعة كل أمير أو خليفة جديد كانت غالبا ما تقترن بعفو عام عن المسجونين²⁰. وتشددوا في جباية المغارم، حتى أن علي بن يوسف بن تاشفين استخدم أجانباً من الروم في جبايتها²¹. وزاد هذا الشطط في الجباية أواخر عمر الدولتين تماشيا مع تزايد متطلبات الجند نتيجة اضطراب الأحوال وكثرة الثورات²².

ولم يسلم عامة الرعية أيضا من المتابعات، وكان دائما ما يتم اتهامهم بالتآمر مع الثوار²³، فعلى سبيل المثال يذكر ابن الزيات أن أبا محمد تيلجي بن موسى الدغوغي (ت605هـ) طلب طلبا شديدا لقتله في أيام نائر يدعى عتاب²⁴، وكذا أبو محمد عبد الجليل بن موسى (ت613هـ) الذي أخرجته محنة من قصر كتامة إلى سبتة²⁵.

وظلم الرعية ارتبط أيضا ببعض الأوامر المجحفة كالترحيل تحت طائل التهديد بالقوة، ففي ترجمة أبي محمد عبد الجليل بن ويحلان (ت541هـ) يحكي ابن الزيات أنه سنة 540هـ نادى المنادي بأغمامت بأمر كل ساكن مجاور للجامع بالانتقال في غضون ثلاث أيام ومن "لم يخرج من داره فلا يلومن إلا نفسه"²⁶. زيادة على الشطط في فرض الوظائف، حيث أخذ إسحاق بن يحيى عامل الناصر الموحي من أقوام من تاجنيت "دوابهم في وظيفه وظفه عليهم من الجباية مبلغه مائتا دينار"، دون أن يقبل شفاعة أحد في المسألة²⁷، ووجد أيضا بسجن رجراجة "رجل محبوب في مال كثير من خراج" طالبه به العامل²⁸. بالإضافة إلى فرض إلحاق الضعفاء بغزاة البحر، مثلما حدث مع رجل "ضعيف ذي عيال" يدعى "المزين" ألحق عنوة بغزاة البحر دون توفره على الشروط اللازمة أو القدرة لمزاولة هذه المهمة²⁹. إلى جانب المعاملة السيئة لرجال السلطة تجاه الرعية، حيث أن أحدهم

¹⁶- ابن الزيات، 1984، ص 434.

¹⁷- دندش، عصمت عبد اللطيف. (1988). الأندلس في نهاية المرابطين وبداية الموحدين 510/564هـ: عصر الطوائف الثاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص 233-234.

¹⁸- ابن الزيات، 1984، ص 155.

¹⁹- توفي ما بين أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الهجري، نفس المصدر والصفحة.

²⁰- القادري بوتشيش، إبراهيم. (1995). الإسلام السري في المغرب العربي، القاهرة: سينا للنشر، ص 193.

²¹- مجهول، 1979، ص 84-85.

²²- ابن عذاري، 2013، 3: 464.

²³- بوتشيش، 1995، ص 193.

²⁴- ابن الزيات، 1984، ص 402.

²⁵- نفسه، ص 416.

²⁶- نفسه، ص 149.

²⁷- نفسه، ص 442.

²⁸- نفسه، ص 355.

²⁹- نفسه، ص 279.

لطم أبا لقمان يرزجان بن يعقوب الأسود (ت570هـ) على خده وشمته وهدده بالقتل إذا لم يقيم بما أمره بفعله³⁰، زيادة على سرقة الأعطيات والأجور حتى من الأجناد البسطاء³¹.

3- الجور الناتج عن اختلال العدل:

فبالإضافة إلى الخلل الذي مس مقياس علاقة الرعية بالسلطة والمتمثل في نظام القضاء، والذي يتبين من خلال الجور الذي كان يمارسه عدد من القضاة، إذ دلت على اختلال العدالة بعض الشكايات التي وردت على ديوان أبي يعقوب يوسف بن عبد المومن الموحد مع بداية توليه للحكم، حيث يرغب كل خليفة جديد في بصم صورته بالعدل في نظر الرعية والعامّة على وجه التحديد³². فقد أشارت هذه التظلمات إلى إقدام بعض القضاة على تجاوزات خطيرة في حق بسطاء الناس، مثل القاضي عتيق بن مسكور الجنب الذي كان يقوم بـ «ضرب ظهور المسلمين بغير حقها. بالسياط» وترهيبهم وإسكاتهم عن قول الحق في أحكامه الفاسدة والنزول عن الشرع بالارتشاء، حتى اشتهرت «ذنوبه في الرعية وخطايا»³³. وغابت العدالة بشكل أكبر في المناطق النائية على وجه الخصوص، حيث لم تكن السلطات القضائية تقوم بدورها لاسيما خلال الفترات الانتقالية للحكم³⁴. كما لم يغب الفساد عن القضاء حتى في أوج قوة السلطة المركزية³⁵، وكان أهله عرضة للانتقادات³⁶، وذلك رغم ما تذهب إليه رسائل تعيين القضاة من وصايا تنص على اتباع الكتاب والسنة والحرص على المساواة ما بين القوي والضعيف والمشروف والشريف وحسن اختيار الشهود والعدول والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر³⁷. دون أن نغفل أن عددا من القضاة أيضا عرفوا بتزاهتهم وصلابتهم في الحق وتعاطفهم مع العامة³⁸.

كما يجب أن ننبه إلى أن ضعف العدالة وتزايد حجم التفاوتات الاجتماعية والطبقية خاصة في فترات الترف والبلذخ، أعطى للأعيان قوة خولت لهم الخطوة والكلمة المسموعة على حساب العامة من الناس³⁹. ونجد أيضا حالات أخرى كانت بفعل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية الخانقة التي دفعت الفئات الدنيا من المجتمع إلى اضطهاد وظلم بعضها البعض⁴⁰، من تعدي على الجيران⁴¹ أو على ممتلكات الغير⁴². بل وساد الظلم حتى بين أفراد الأسرة الواحدة⁴³.

4- الاضطهاد الفكري والعقدي:

وقد أبان المتصوفة بدعواتهم وكراماتهم وغيرها من الوسائل الرمزية والواقعية رفض كل أشكال الاضطهاد والظلم، لاسيما وأنهم أنفسهم لم يسلموا منها بفعل تغلغل الفقهاء في دواليب الحكم المركزي وفرض

³⁰- نفسه، ص 232.

³¹- نفسه، ص 320.

³²- عزاوي، أحمد. (1995). رسائل موحدية، القنيطرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1: 521.

³³- نفسه، ص 522-523.

³⁴- نفسه، ص 524.

³⁵- ابن عذاري، 2013، 3: 312 / فتحة، محمد. (1999). النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، ص 35-36.

³⁶- المراكشي، 2006، ص 131.

³⁷- عزاوي، أحمد. (2001). رسائل موحدية، القنيطرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2: 249.

³⁸- القادري بوتشيش، إبراهيم. (1998). مباحث في التاريخ الاجتماعي في المغرب والأندلس، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 261.

³⁹- ابن الزيات، 1984، ص 358.

⁴⁰- ابن الزيات، 1984، ص 331 / عزاوي، 1995، 1: 524.

⁴¹- ابن الزيات، 1984، ص 267.

⁴²- نفسه، ص 361.

⁴³- نفسه، ص 320، 347/ عزاوي، 1995، 1: 526.

رؤيتهم على الدولة تجاه أهل التصوف⁴⁴، حيث دعا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الهواري (ت 581هـ) قاضي أغمات أبو حفص بن عمر (ت 603هـ) إلى نصرته المخلوق إلى جانب مواجهة محاربي الله حينما أخبره عن طلب العامل تملك أحباس الجامع⁴⁵. وهذا أبو ينور عبد الله بن وكريس الدكالي دعا على عامل علي بن يوسف فأصابه "وجع قضى عليه من حينه بالموت"⁴⁶، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان -المعروف بابن حمودة المشار إليه أنفا- الذي مر أمام رجال العامل الذين بُعثوا في طلبه دون أن يبصروه⁴⁷. كما أن بعض رجال السلطة تابوا على يد المتصوفة وأعلنوا اعتزال مناصبهم والانتساب للطرقية⁴⁸.

كان لفقهاء السلطة أدوار أخرى على مستوى الاضطهاد الفكري إلى جانب الاضطهاد الديني الذي تعرض له الصوفية، وذلك لما كان لهم من نفوذ في جهاز الحكم، حتى أن علي بن يوسف بن تاشفين -على سبيل المثال- "كان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء" إلى أن عظمت مكانتهم وحظوتهم و"كثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسمهم" التي سعوا لحمايةهم تجاه أي تهديد⁴⁹.

فقد حظي الفقهاء خلال حكم المرابطين بنفوذ واسع، مثلما استعادوا سطوتهم وسلطانهم على غرار ما وقع في الأندلس مع خضوعها للدولة المرابطية، الشيء مكثهم من مضاعفة ثروتهم ونفوذهم عما كانوا عليه من قبل، إذ أضحى الفقيه بمثابة حاكم مدني إلى جانب القائد المرابطي الذي تولى مهام الجانب العسكري والأمني، بحيث عمل المرابطين على رفع الفقهاء إلى أرقى المناصب، بل وأصبح بعضهم عمالا على عدد من الأقاليم⁵⁰. ولا أدل على هذا الواقع من رسالة الأمير تاشفين بن علي بن يوسف إلى ابن عمومته وعامله على شرق الأندلس الزبير بن عمر المقيم بمرسية، يوبخه على عدم إبداء الضيافة والحفاوة اللازمتين بالفقيه والقاضي أبي بكر بن أسود الذي كان مكلفا بالإشراف على قضاة شرق الأندلس في إطار وظيفة.

"قاضي قضاة الشرق"، بعدما غضب منه هذا الأخير واشتكاه إلى أمير المرابطين لأنه لم يظهر له من الإجلال والإكرام ما تعود أمثاله من كبار الفقهاء أن يلقوه⁵¹.

بحيث حرض هؤلاء السلطة على محاربة كل المخالفين لا سيما من أهل علم الكلام والرأي ومن هم على شاكلتهم دفاعا عن مصالحهم وامتيازاتهم، وهو ما تجلى من خلال تحريضهم ليوسف بن علي بن يوسف بن تاشفين على "بغض علم الكلام وأهله" والأمر بالتشديد في متابعة كل من يخوض فيه أو يملك شيئا من كتبه، إلى دخلت كتب أبي حامد الغزالي (505هـ/1112م) المغرب ف"أمر.. بإحراقها، وتقديم بالوعيد الشديد، من سفك الدم واستئصال المال، إلى من وجد عنده شيء منها، واشتد الأمر في ذلك"⁵².

غير أن هذا التحريض لا يعدو أن يكون سوى نقمة على مواقف الغزالي من تحريم عطاءات السلاطين للمقربين نظرا لغلبة الحرام على أموال الدولة، وكذا تحريم فرض الضرائب على المسلمين من خراج ومصائدات

⁴⁴ - القادري بوتشيش، إبراهيم. (1993). المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع-الأولياء-الذهنيات، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 17 / مجهول، 1979، ص 85.

⁴⁵ - ابن الزيات، 1984، ص 270-271.

⁴⁶ - نفسه، ص 131.

⁴⁷ - نفسه، ص 417-418.

⁴⁸ - نفسه، ص 434.

⁴⁹ - المراكشي، 2006، ص 130.

⁵⁰ - دندش، 1988، ص 26.

⁵¹ - مؤنس، حسين. (2000). سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم بالأندلس، بورسعيد: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ص 27.

⁵² - المراكشي، 2006، ص 131.

ورشى وغيرها من الضرائب غير الشرعية⁵³. بحيث استغل ابن تومرت وأتباعه إحراق كتاب الإحياء للغزالي لافتعال ضجة وتشكيل ورقة قوية للتحريض ضد المرابطين وفقهائهم، إلى درجة اعتبر معها ابن القطان أن إحراق هذا الكتاب كان سببا في زوال ملكهم، على الرغم من أن الموحدين أنفسهم لم يعملوا بأراء الغزالي⁵⁴. ويمكن قياسا على ذلك الإشارة أيضا إلى محنة الوليد بن رشد على يد أبي يوسف يعقوب الموحدى، وذلك بتحريض من بعض فقهاء قرطبة المناوئين له والذين رأوا في أفكاره انتقادا لعلاقتهم بالسلطة وتهديدا للامتيازات المترتبة عن هذه العلاقة، حيث أمر الأمير الموحدى بإحراق كتب الفلسفة سواء التي تعود لابن رشد أو غيره في كامل البلاد وترحيله من موطنه بقرطبة إلى مراكش التي توفي بها⁵⁵.

5- شطط الضرائب والغرامات والمصادرات:

زيادة على الضرائب المجحفة والتشدد في جبايتها، مثلما وقع أواخر حكم المرابطين، حيث أنهكت القبائل ودفعتها للتمرد⁵⁶. وهو نفس الواقع الذي ظلت تعيشه البلاد خلال بدايات الحكم الموحدى الذي عرف عدة تجاوزات في حق المجتمع، وهو ما تدل عليه رسالة للأمير عبد المومن الموحدى سنة 543هـ/1148م إلى "الطلبة والأشياخ والحفاظ والأعيان والكافة بالمغرب والأندلس"، والتي سعى من خلالها محاولة تهدئة الأوضاع مستعرضا فيها أنواع المخالفات والاعتداءات التي كان السكان يشكون منها منذ أواخر عصر المرابطين، وذلك مثل انتشار المكوس والقبالات وتحجير المراسى والاعتداء على أموال الناس بإسم المخزن وغيرها من أوجه العسف، موجها عبر هذه الرسالة لوما صريحا لهذه الفئات وكافة الموحدى على تهاونهم في محاربة تلك الأخطاء أوم التبليغ عنها بسبب بعدهم عن الناس، كما أشارت عليهم التوقف عن تنفيذ حدود القتل والقطع، وهو ما خلق حالة من الفوضى وتداخلا ما بين اختصاصات أجهزة الدولة وتدخل سافرا في شؤون القضاء الذي أصيب في هذا الفترة باعتلال واضح نتيجة تطاولات رجال الموحدى⁵⁷.

كما كان يتم مصادرة أموال المخالفين للدعوة الموحدية، ومست الضرائب كل مناحي الحياة الاقتصادية واليومية التي لا علاقة بالضرائب الشرعية، حيث كانت تفرض على الأهالي مجموعة من القبالات والضرائب الغريبة مثل ضريبة الأعراس والملاهي، وضريبة المواريث وضريبة المسافرين ومغادرة البلاد، وفرضت ضرائب على الطوائف المارة للتجارة وترهيبهم من أجل إجبارهم على أداء هذه الضرائب، إلى جانب تحجير المراسى ومنع الترف فيها والتراخي على متاع الناس وفرض أعمال السخرة عليهم، وبرزت أيضا فئة من الاستغلاليين الذين عملوا كوسطاء ما بين الناس وأشياخ وطلبة الموحدى لتسهيل العمليات التجارية المشبوهة وغيرها من المعاملات⁵⁸.

6- نتائج الظلم والاضطهاد:

إذا كان للظلم والقهر تأثير مختلف إبان أوج الدولة وقوتها، وهو ما ينعكس على الرعاية من خلال الخوف والسعي لتحاشي بطش السلطة، وذلك من خلال أساليب وإشارات تمويهية على الأغلب⁵⁹، أو استطاعت

⁵³- بنسباى، مصطفى. (1999). السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدى، تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، ص 84.

⁵⁴- دندش، 1988، ص 38-39.

⁵⁵- المراكشى، 2006، ص 224-225.

⁵⁶- دندش، 1988، ص 37.

⁵⁷- المغراوي، محمد. (2006). الموحدون وأزمات المجتمع، الرباط: جذور للنشر، الرباط، ص 72.

⁵⁸- دندش، 1988، ص 233-234.

⁵⁹- ابن الزيات، 1984، ص 355، 447.

السلطة قمع من اختار الاتجاه الثوري من حركات العوام خلال المرحلة الزاهية من عمرها، فإن تراكماته على المدى الطويل تتحول إلى وبال على الدولة وعاملا من عوامل انهيارها، وهو ما يذهب إليه ابن خلدون بقوله أن الظلم مؤذن بخراب العمران بسبب التسلط على الناس وأموالهم، وبالتالي تراجع قدرتهم عن الكسب، مما يؤدي في النهاية إلى فساد الدولة وانتقاضها⁶⁰.

ومن نتائج ممارسة الظلم والاضطهاد -التي كانت سلوكا متداولًا عند معظم رجال السلطتين المرابطية والموحدية -انعكاسات سلبية ساهمت في "تنكر الرعية" للحكام، وبالتالي المزيد من اهتراء سلطتهم والتعجيل بزوالهم وزوال دولهم، خاصة خلال فترات الانحدار التي تزايدت فيها أشكال الجور والعدوان، مثلما حدث مع تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين أواخر حكم المرابطين، والذي قُتل طريدا بوهران سنة 540هـ بعد فترة وجيزة في الحكم الذي لم يستقر له بفعل تنكر الرعية له⁶¹. لاسيما وأن دعوة الدولتين في بدايتهما قامت على إحقاق العدل ومحاربة الجور والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁶².

كما تظهر هذا التنكر والنفور كذلك من خلال مجموعة من الثورات والحركات الشعبية التي اندرجت تحت لواء المتصوفة على وجه الخصوص، وذلك نتيجة عدة أسباب من أهمها الجور والشطط الجبائي، إلى جانب الامتيازات الإقطاعية التي منحت لرجال الدولة على حساب مصالح عامة الناس⁶³. فقد ذكر عبد الواحد المراكشي أن استبداد كبار المرابطين وتماديهم في كافة مظاهر الظلم في ظل إهمال الأمير علي بن يوسف لشؤون الرعية وتركها بين يدي رجال الدول المستبدين، إلى خروج أغلب بلاد الأندلس عن حكمه وإعلان الثورة فيها⁶⁴.

وهو نفس الأمر الذي تكرر مع الموحدين، حيث ظهرت حركة بني غانية التي اتخذت خيارات عنيفة نتيجة السياسة الدموية للدعوة الموحدية في بدايتها، إذا كان لا بد أن تنعكس معاملة الموحدين للمرابطين وقبائلهم على شكل ثوري دموية تجلت بوضوح من خلال هذه الحركة التي استماتت لعشرات السنين في قتال الموحدين ورفض مبايعتهم، وذلك كرد عفوي على الوحشية التي أظهرها الموحدون من خلال حصار مراكش إلى غاية نفاذ مؤن المرابطين حتى مات منهم نحو مئة وعشرين ألف نفر من الجوع، ثم بعدما اقتحموا المدينة أعملوا السيف في كل من وجدوه فيها حتى بلغ عدد القتلى من المرابطين أزيد من سبعين ألف شخص، وتم بيع أميرات المرابطين كإماء في الأسواق، زيادة على ما قاموا به من أعمال مروعة في كل من فاس و مكناس قبل ذلك، وهو ما يفسر رفض بني غانية طاعة الموحدين وعدم مهادنتهم، وكذا مدى الوحشية التي أبانوا عليها في مواجهتهم وأسلوب قتل جنودهم، على اعتبار أن فعلهم هو من جنس ما قام به الموحدون بأبائهم من قبل⁶⁵.

وقد حذا حذوهم سكان قفصة وبلاد الجريد، وانضموا إلى هذه الثورة أيضا بفعل الظلم الذي تعرضوا له على يد رجال الدولة الموحدية، بحيث اتسم الوالي الموحدية على قفصة في عهد يوسف بن عبد المومن بإساءة السيرة والبغي والظلم، الشيء الذي دفع أهلها إلى الثورة عليه وقتله وإعلان الخروج عن طاعته⁶⁶. هذا التمرد الذي انضافت إليه قبائل الأعراب وزناتة وغيرها ممن كانوا يكتنون كراهية شديدة للموحدين بسبب سلوكات

⁶⁰- ابن خلدون، عبد الرحمان. (2004). المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب، ص 477-478.

⁶¹- المراكشي، 2006، ص 151.

⁶²- مجهول، 1979، ص 100.

⁶³- إسماعيل، محمود. (2004). المهمشون في التاريخ الإسلامي، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ص 152، 161.

⁶⁴- المراكشي، 2006، ص 135.

⁶⁵- نوبوة، واعظ. (2007-2008). أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية 580-633هـ/1184-1235م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ

الوسيط، بوزريعة: المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية، ص 57-58.

⁶⁶- نفسه، ص 59.

رجال سلطتها، وكانوا ينتظرون فقط الفرصة لإعلان الثورة والخروج عن حكمهم، مما عجل بترهل قوة الدولة الموحدية وانهارها نتيجة النفقات الهائلة وتحركات الجيش التي احتاجتها الدولة في مواجهة هذه التمردات التي تعد انعكاسا طبيعيا للسياسة الجائرة للموحدين في بداية حكمهم على وجه الخصوص⁶⁷.

كما كان للضرائب دور مهم في انتشار حالة العصيان والبحث عن منافسين السياسيين للدولة، وذلك على غرار ما حدث مع ثورة قبائل المصامدة ضد أواخر السلطة المرابطية جراء الضرائب الكبيرة والطريقة المجحفة في جبايتها، ومما تجلى في تماهي أصحاب الحرف والمهن مع دعوة ابن تومرت-الذي انتهى هو نفسه وأصحابه إلى فئة الفقراء-لرفع المظالم والمغارم والمناكر، حيث كان يشدد في خطبه على الفقر وفساد الطبقة العليا، الشيء الذي أعطى لثورته طابع ثورة الطبقة الفقيرة التي أرهقتها الضرائب وطرق جبايتها⁶⁸. لكن هذه التصرفات، وما هو أشد منها وطأة مارسته السلطة الموحدية في بداية حكمها مما تسبب في إيغار صدور الناس ضدهم⁶⁹. والتي كان مآلها في الأخير استنزاف الدولة وإضعافها إلى غاية الانهيار.

خاتمة:

لقد ميزت الدولتين المرابطية والموحدية مجموعة من مظاهر الجور، وعلى وجه الخصوص خلال عهد الدولة الموحدية وخلال فترات الاضمحلال شهدتها كل جوانب الحياة العامة، غير أن هذين النظامين السياسيين كانا لهما أفضال كثيرة على مجتمع الغرب الإسلامي، ولا سيما الدولة المرابطية التي عملت على توحيد الغرب الإسلامي سياسيا وعقديا وشكلت جبهة قوية في وجه الهجمة الصليبية، وأخذ مكانها الموحدون في الاضطلاع بنفس الدور تقريبا. إلا أن ذلك لم يشفع لهما في عدم حضور مجموعة من مظاهر الشطط والخروج عن الخطاب الطوباوي المعلن رسميا، والعجز في بعض الأحيان عن القيام بشؤون الحكم على أحسن وجه. وهو ما مس ولو بشكل نسبي بصورة السلطة في الغرب الإسلامي خلال هذه المرحلة، وأدى إلى اضطرابات جزئية وشمولية ساهمت في إضعاف الدولة وانهارها في نهاية المطاف.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن خلدون، عبد الرحمان. (2004). المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب.
- ابن الزيات التادلي، يوسف. (1984). التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- ابن عذاري، أحمد. (2013). البيان المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، تونس: دار الغرب الإسلامي، 3.
- إسماعيل، محمود. (2004). المهمشون في التاريخ الإسلامي، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.
- بنسباغ، مصطفى. (1999). السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، تطوان: منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية.
- دندش، عصمت عبد اللطيف. (1988). الأندلس في نهاية المرابطين وبداية الموحدنين 510/564هـ: عصر الطوائف الثاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

⁶⁷- نفسه، ص 60-61.

⁶⁸- دندش، 1988، ص 37.

⁶⁹- نفسه، ص 233-234.

- عزاوي، أحمد. (1995). رسائل موحدية، القنيطرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1.
- عزاوي، أحمد. (2001). رسائل موحدية، القنيطرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2.
- فتحة، محمد. (1999). النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق.
- القادري بوتشيش، إبراهيم. (1995). الإسلام السري في المغرب العربي، القاهرة: سينا للنشر.
- القادري بوتشيش، إبراهيم. (1998). مباحث في التاريخ الاجتماعي في المغرب والأندلس، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- القادري بوتشيش، إبراهيم. (1993). المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع-الأولياء-الذهنيات، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- مؤنس، حسين. (2000). سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم بالأندلس، بورسعيد: مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع.
- مجهول، مؤلف. (1979). الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة.
- المراكشي، عبد الواحد. (2006). المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق صلاح الدين الهواري، بيروت: المكتبة العصرية.
- المغراوي، محمد. (2006). الموحدون وأزمات المجتمع، الرباط: جذور للنشر، الرباط،
- نويوة، واعظ. (2007-2008). أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية 580-633هـ/1184-1235م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، بوزريعة: المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية.